

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

### خطوات لتشجيع إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط تقرير مقدم من اليابان

١ - يطرح الافتقار إلى إحراز تقدم في سبيل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار  
الشامل في الشرق الأوسط مشكلة خطيرة بالنسبة لمصادقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة  
النووية. وقد أيدت اليابان، وما فتئت تؤيد بشكل كامل، القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن  
الشرق الأوسط والداعي إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار  
الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها بشكل يمكن التحقق منه  
بصورة فعلية. وفي هذا الصدد، انضمت اليابان مجدداً في الدورة الثانية والستين للجمعية  
العامة للأمم المتحدة، على غرار الدورات السابقة، إلى توافق الآراء لاتخاذ القرار ١٨/٦٢  
المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والمعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية  
في منطقة الشرق الأوسط".

٢ - وفي نهاية المطاف، سيتطلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع  
أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في منطقة الشرق الأوسط، انضمام جميع دول  
المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية  
الأسلحة الكيميائية. كما أن انضمام كافة دول المنطقة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب  
النووية سيشكل خطوة هامة وعملية نحو هذه الغاية. وتشارك اليابان بمهمة في الجهود الدولية  
المبدولة لتشجيع الانضمام الشامل إلى هذه الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع أسلحة



الدمار الشامل. وفي إطار تلك المساعي، أيدت اليابان القرار (51/res/17) GC) المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" المتخذ في الدورة العادية الحادية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، حثت اليابان في مناسبات عديدة حكومة إسرائيل على الانضمام إلى كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. كما حثت اليابان حكومات كل من الجمهورية العربية السورية ومصر جمهورية إيران الإسلامية على الانضمام في أقرب وقت إلى المعاهدات ذات الصلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل التي ليست أطرافا فيها.

٣ - ومن الواجب الملحّ التّيقن من امتثال تلك الصكوك القانونية امتثالا تاما. وقد حثت اليابان حكومة إيران على الامتثال لمتطلبات جميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، المتعلقة بالبرنامج النووي لإيران، بما في ذلك وقف كافة الأنشطة المتصلة بالتخصيب والتصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه. وفي هذا السياق، تشدد اليابان أيضا على ضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يؤدي دورا حيويا في تدعيم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤمن اليابان بإمكاننا راسخا بأن إبرام جميع دول المنطقة لاتفاقيات الضمانات الشاملة للوكالة وللبروتوكولات الإضافية أمر أساسي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. واليابان مستعدة، من أجل تحقيق التقيد الشامل باتفاقيات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، لتبادل خبرتها مع دول المنطقة المهتمة وتزويدها بالمساعدة التقنية.

٤ - وتلتزم اليابان بقوة بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، التي ينبغي اعتبارها مفتاح تحقيق الاستقرار الإقليمي، الذي هو أحد العوامل الحيوية لتهيئة ظروف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. واعترافا من اليابان بأن السبيل الوحيد لإحلال السلام في الشرق الأوسط يكمن في تحقيق التعايش السلمي بين البلدين إسرائيل وفلسطين، غدت تبذل قصاراها من أجل تلك الغاية. وبوجه خاص، تسهر اليابان على إعمال التدابير التالية:

(أ) انطلاقا من موقف اليابان لموقفها المحايد الذي لا يحايي الإسرائيليين ولا الفلسطينيين، تقيم اليابان حوارا سياسيا رفيع المستوى مع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل تشجيعهما على المضي قدما في عملية السلام. وعلى سبيل المثال، وجهت حكومة اليابان، في أعقاب زيارة وزير الخارجية وقتها، تارو آسو، إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، الدعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، أيهود

أولمرت، لزيارة اليابان في شباط/فبراير ٢٠٠٨، من أجل دعم التزامه ببذل كافة الجهود لإبرام اتفاق سلام مع الجانب الفلسطيني قبل نهاية عام ٢٠٠٨؛

(ب) وفي المجال الاقتصادي، عملت اليابان بصورة نشطة على تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين منذ اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣. وإلى غاية آذار/مارس ٢٠٠٨، أنفقت اليابان أكثر من ٩٣٨ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين، وهي ملتزمة بتقديم مبلغ إضافي قدره ١٥٠ مليون دولار، كانت قد تعهدت به في المؤتمر الدولي للجهات المانحة للدولة الفلسطينية في باريس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

(ج) وتعمل حكومة اليابان بهمة على المبادرة بمشاريع مختلفة من شأنها أن تساهم في بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على رعاية تلك المشاريع. وإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى جهود اليابان في المجالات المذكورة أعلاه، اقترحت اليابان، وتشجع على نحو مطرد، بالتعاون مع إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، إطلاق مبادرة لإنشاء "ممر للسلام والرخاء" في منطقة بوادي الأردن لغرض إقامة دولة فلسطينية يتوفر لها مزيد من مقومات الحياة.